كما في نهاية 2020.. ويمثلان 46,6٪ من إجمالي محفظة الائتمان البالغة 54,2 مليار دينار

25,3 مليار دينار إجمالي القروض الشخصية والعقارية

■ القروض الشخصية والعقارية الأقل خطورة لدى البنوك خاصة خلال أزمة «كورونا» ■ الودائع لدى البنوك الكويتية تسجل أعلى مستوياتها على الإطلاق عند 61,1 مليار دينار

أحمد مغربي

تتركز المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية في قطاعي العقار والقروض الشخصية، إذ يمثلان نحو 46,6٪ من إجمالي محفظة الائتمان البالغة 54,2 مليار دينار، وذلك بقيمة 25,3 مليار دينار موزعة على القطاع الأسري بقيمة 13,6 مليار دينار وقطاع العقار بقيمة 11,6 مليار دينار، ويأتي هذا التركز في إشارة الى أن القروض الشخصية والعقارية تعد أقل خطورة نسبيا لدى البنوك كما أنه قد يسلط الضوء على نزعة مخاطر متحفظة للبنوك وهو أمر طبيعي في الأزمات مثل جائحة كورونا. من جانب الطلب على القروض الشخصية والعقارية، يمكن اعتبار هذا النمو مؤشرا إيجابيا للاستهلاك والإنفاق أخذا في الاعتبار أن عام 2020 مليء بالتحديات على مستوى النشاط الاقتصادي، ويأتي هذا النمو المسجل في القروض الشخصية على الرغم من الافتقار إلى قنوات الاستهلاك المعتادة (مثل السفر) وإجراءات الإغلاق التي تم وضعها بالتزامن مع بداية انتشار جائحة كورونا وإغلاق مطار الكويت الدولي، ومن الممكن أن تكون عوامل أخرى مثل معدلات الفائدة المنخفضة تاريخيا وتأجيل الأقساط قد حفزت الطلب أيضا على هذا النوع من القروض.

الابتعاد عن المخاطر

ويعزى ارتفاع القروض الشخصية في ظل ظروف الجائحة إلى تدابير التخفيف التي اتخذتها الحكومة والتي ساهمت في تلك الزيادة، بالإضافة إلى أن النسبة الكبيرة من المقترضين يعملون في القطاع الحكومي الذي يمتاز بالأمان الوظيفي والضمان النسبي للدخل، كما قد يكون لقرارات تأجيل سداد أقساط القروض أثر في هذه الزيادة، حيث أن الأفراد الذين يتوقعون تأجيل سداد أقساط القروض هم الأقرب للاقتراض من غيرهم، وعلى العكس من ذلك، فقد تراجعت حصة القروض المقدمة لقطاع الخدمات، ما قد يشير إلى محاولة البنوك بالابتعاد عن المخاطر التي قد تنشأ من الانكشاف على هذا القطاع.

وعند النظر الى تطور محفظة القروض في خضم أزمة كورونا التي ضربت جميع القطاعات ولم تترك أي قطاع اقتصادي دون تأثير نجد أن البنوك لعبت دورا محوريا في مواجهة الأزمة، وتمكنت من تحقيق نمو في إجمالي محفظة القروض بنحو 4,8٪ لتصل إلى 54,3 مليار دينار بنهاية 2020 ويعزى هذا النمو جزئيا إلى التدابير التحوطية التي أقرها بنك الكويت المركزي والخاصة بالسيولة ورأس المال والتي وفرت للبنوك مساحة إضافية للإقراض، وبالفعل تمكنت البنوك من تقديم الدعم للعملاء المتضررين من أفراد وشركات، بهدف منع نقص السيولة العارض لديهم من التحول إلى مشكلة مزمنة وممتدة تؤثر على ملاءتهم المالية.

الإجراءات التحفيزية

وبشكل عام، فقد كان للإجراءات التحفيزية المتخذة على صعيد السياسة النقدية والسياسة التحوطية أثر إيجابي في دفع معدل نمو القروض، وإن كان لا يزال في نطاق معدلات النمو السابق تحقيقها في عامي 2017 و2018.

وبالتطرق إلى باقي المحفظة الائتمانية فإن قروض الشركات تشكل الحصة الأكبر من محفظة الائتمان، حيث تمثل الآن ما نسبته 71,1٪ من اجمالي القروض البالغة 54,3 مليار دينار، أما القروض الشخصية فتأتي ثانيا بنسبة 25,2٪ والعقار ثالثا بنسبة 21,4٪، كما شهد قطاع الصناعة وقطاع الخدمات، اللذان قد تأثرا سلبا بالأزمة خلال عام 2020، نموا بنسبة 10,5٪ و9,8٪ على التوالي، وبقي النمو في القطاعات الأخرى (بشكل أساسي التجارة وشراء الأسهم والتشييد) ضعيفا نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي وعمليات شطب القروض المتعثرة في تلك القطاعات.

ودائع العملاء

على صعيد آخر، نجد أن إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي بلغ أعلى مستوى له على الإطلاق، حيث بلغ 61,1 مليار دينار، وجاء 78,1٪ منها على شكل ودائع محلية، على الرغم من عمليات الإغلاق الناجمة عن انتشار فيروس كورونا وإجراءات التباعد الاجتماعي المفروضة في عام 2020، فقد ارتفعت الودائع بنسبة 4,1٪.

ومن حيث النوع، توضح تركيبة المودعين أن الزيادة كانت مدفوعة بشكل رئيسي من ودائع القطاع الخاص المتمثلة بالأفراد والشركات، وشهدت ودائع الأفراد زيادة ملحوظة حيث ارتفعت بمقدار 4 مليارات دينار خلال العام الماضي لتشكل أكثر من 56٪ من إجمالي الودائع، وفي حين أن هذا يدل على ثقة الجمهور في النظام المصرفي المحلي، ينبغي على البنوك أن تضع في اعتبارها أن هذه الودائع الخاصة قد تعود إلى مستوياتها الطبيعية بمجرد رفع إجراءات الإغلاق وقيود السفر.

انخفاض ودائع المؤسسات

من ناحية أخرى، شهدت ودائع المؤسسات المالية الأخرى انخفاضا حادا، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تغير الاستراتيجية الاستثمارية لأحد أكبر المودعين في القطاع. وعلى الرغم من أن المودع المشار إليه كان يعد في السابق مصدرا رئيسيا لتمويل النظام المصرفي المحلي، إلا أن هذه السحوبات لم تزعزع استقرار قاعدة ودائع البنوك في ظل نجاحها في تنويع مصادر التمويل.

تجدر الإشارة الى أن القطاع المصرفي في الكويت يعتبر المحور الأساسي للنظام المالي حيث يشكل أكثر من 80٪ من حجم النظام المالي المحلي.

كما ينبغي التنويه إلى أن القروض العقارية تنقسم إلى فئتين، قروض مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث تعتبر القروض الموجهة لغرض شراء العقارات قروض مباشرة، في حين تعتبر القروض الممنوحة بغرض الإنشاء والقروض الإسكانية قروض غير مباشرة، هذا وقد بلغ إجمالي القروض العقارية المباشرة وغير المباشرة نحو 25,6 مليار دينار ما يشكل 47,3٪ من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك.

73٪ من محفظة القروض محلياً

تشكل القروض الممنوحة محليا ما نسبته 73٪ من إجمالي محفظة القروض، وتحتل القروض الممنوحة لعملاء أوروبيين ثاني أكبر حصة بنسبة 11٪ ويتركز أغلبها في تركيا.

وقد تؤدي مثل هذه الانكشافات إلى زيادة المخاطر الائتمانية لدى البنوك في ظل التقلبات في العملة واستمرار ارتفاع معدل التضخم في تركيا. ومع ذلك، وفي ظل الرقابة اللصيقة لبنك الكويت المركزي، تقوم إدارات المخاطر في البنوك بأخذ مثل هذه الانكشافات في الاعتبار لدى دراسة المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات.

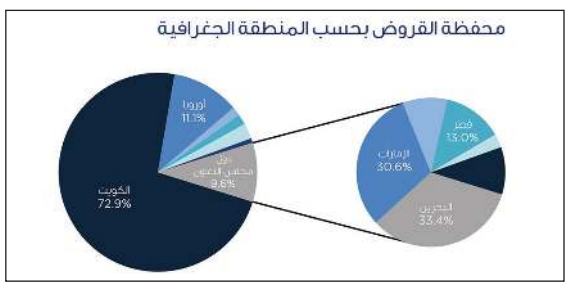

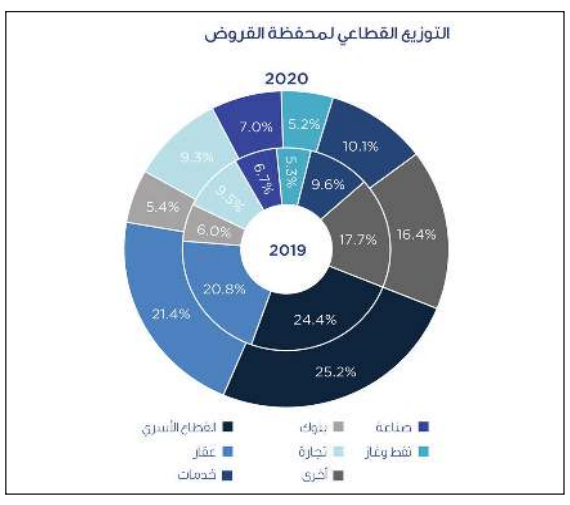

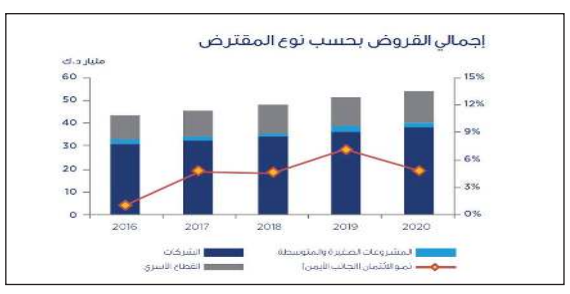

الانتهاء من مشروع المعلومات الجغرافية في 2023

«المالية»: نظام ضرائب متكامل في 2024

أحمد مغربي

كشفت وزارة المالية أن مشروع نظم المعلومات الجغرافية (GIS) من المقرر الانتهاء منه في 28 أغسطس 2023 وذلك بعد تعطيل المشروع نتيجة تفشي جائحة كورونا في البلاد وما تبعه من تعطيل الأعمال في الجهات الحكومية، مشيرة الى أن مشروع تطوير الادارة الضريبية من المقرر الانتهاء منه بحلول شهر أكتوبر 2024. وقالت «المالية» في مذكرة حصلت عليها «الأنباء» إن مشروع نظم المعلومات الجغرافية من المشاريع المهمة التي تعمل عليها الوزارة وهو يهدف الى الاستفادة من إمكانات النظم الجغرافية في تسهيل إدارة ومتابعة أملاك الدولة وإزالة التعديات ان وجدت، وتأمين أرشيف رقمي تفاعلي لجميع الخرائط والوثائق والسجلات والمخططات، حيث يعمل هذا المشروع على التطوير المؤسسي وبناء نظام معلومات متكامل لتقديم خدمات أفضل للمراجعين، كما تطمح الوزارة لان يكون نظام المعلومات الجغرافية موحد في جميع الجهات ليضمن معلومات موحدة. وذكرت «المالية» أن مشروع نظم المعلومات الجغرافية مرتبط بدليل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحكومية وبمؤشر النجاح الحكومي في دعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت الى أن أهداف المشروع تتركز في تقليص التعديات على أملاك الدولة وحصر التعديات على أملاك الدولة وأرشفت الخرائط والوثائق الخاصة بالتثمين آليا. أما مشروع تطوير الإدارة الضريبية والمتوقع الانتهاء منه في 2024 فانه يعمل على تطوير الضريبة في الكويت وفقا لأحدث الممارسات العالمية من خلال استجلاب نظام إدارة ضرائب متكامل الخدمات الالكترونية المتعلقة بها ليغطي القوانين الحالية الضريبية واليت سيتم استخدامها مستقبلا.

وقالت «المالية» إن مشروع تطوير الادارة الضريبية مرتبط بدليل سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وبمؤشرات دفع الضرائب، وتتركز مؤشرات قياس الأداء للمشروع في نسبة تطبيق الهيكل التنظيمي ونسبة تطبيق الاجراءات الجديدة ونسبة تطبيق النظام الآلي والمؤقت الجديد ونسبة الالتزام الضريبي ومستوى تنمية القدرات البشرية ومستوى تطبيق برامج التوعية والتواصل.

عمومية البنك أقرت توزيع 25٪ نقداً عن 2020.. وانتخبت عضوين مستقلين بمجلس الإدارة

النصف: «الصناعي» في 2020.. أداء استثنائي

عقد بنك الكويت الصناعي اجتماع الجمعية العمومية العادية الثامن والأربعين بمقر البنك أمس، وذلك من خلال الأنظمة الإلكترونية ووفقا لدليل السياسات والإجراءات للشركة الكويتية للمقاصة، حيث وافقت العمومية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام الماضي بواقع 25٪، كما تم انتخاب عضوين مستقلين في مجلس الإدارة.

وقال البنك في بيان صحافي، إن العمومية اعتمدت جميع بنود جدول الأعمال ومنها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية المجمعة والتي تشمل على بيان المركز المالي، وبيان الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 وتمت المصادقة عليه.

أداء استثنائي

وفي هذا السياق، أشاد رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي مصعب النصف، بأداء البنك الاستثنائي خلال 2020، بالرغم من عدم وضوح معالم الأزمة الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي في ظل تفشي جائحة كورونا، حيث أشارت وكالة الائتمان العالمي «فيتش» الى ثبوت تصنيف البنك الصناعي عند (A+) على المدى البعيد، وعند (F1) للائتمان قصير المدى، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأضاف النصف: «استمر البنك بتمويل المشاريع الصناعية والتي بلغ متراكم عددها 1135 مشروعا بإجمالي التزامات قدرت بـ 1,313 مليار دينار، بالإضافة الى توفير التسهيلات الائتمانية المتنوعة لعملائه الصناعيين، حيث سجل رصيد محفظة القروض الصناعية مع نهاية العام 2020 حوالي 149,6 مليون دينار، في حين بلغ رصيد التسهيلات التجارية نحو 173,6 مليون دينار مع نهاية العام».

أما من جانب جهود البنك المتواصلة في دعم عجلة التنمية الاقتصادية، استعرض النصف بعض أهم انجازات البنك خلال عام 2020 من خلال إدارة البنك لثلاث محافظ مالية متخصصة نيابة عن الحكومة، حيث تقدم محفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة التمويل الميسر للكويتيين أصحاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك وفق أحكام الشريعة الاسلامية. ويلاحظ خلال العام انخفاض أداء المحفظة عن الأعوام السابقة، وذلك نتيجة تأثر البلاد بجائحة فيروس كورونا المستجد، حيث تمت الموافقة على تمويل 43 مشروعا وبلغ حجم التزاماتها بما يقدر4,34 ملايين دينار، كما قدمت المحفظة تمويلا ميسرا لعدد 15 مشروعا من عملاء المحفظة المتضررين من جراء أزمة كورونا، بلغت قيمة هذه التمويلات حوالي 1,4 مليون دينار، وبلغ متراكم حجم الالتزام بالتمويل منذ تشغيل المحفظة وحتى نهاية 2020 نحو 175,79 مليون دينار قدمت لحوالي 1971 مشروعا.

محفظة التمويل الزراعي

وأشار النصف الى أن محفظة التمويل الزراعي قدمت قروضا لعدد 25 مشروعا لتمويل الأنشطة الزراعية والإنتاج الحيواني والأسماك، والتي بلغ إجماليها خلال العام 2,32 مليون دينار.

في حين بلغ حجم متراكم القروض التي قدمتها المحفظة للفترة (2001ـ 2020) حوالي 133 مليون دينار لعدد 879 مشروعا.

أما محفظة تمويل الصناعة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فقد بلغ متراكم الالتزامات بالتمويل منذ تشغيل المحفظة في عام 2009 وحتى نهاية 2020 نحو 65 مليون دينار قدمت لعدد 33 مشروعا صناعيا.

وأضاف: «واصل البنك الصناعي استراتيجيته التي تهدف الى تعزيز دوره في دعم القطاع الصناعي وتمويل المشاريع الصناعية، كما نجح في مواجهة الاضطرابات التي شهدها العام 2020، حيث أثبتت البيانات المالية المجمعة ثبات أداء البنك وجودة أصوله ومتانته المالية، فقد حقق نموا في اجمالي الأصول بلغ 688,38 مليون دينار بنهاية العام 2020، كما بلغ اجمالي ايرادات التشغيل حوالي 35,20 مليون دينار، وتمكن البنك من تحقيق صافي ربح قدره 10,1 ملايين دينار بزيادة قدرها 14,8٪ عن العام السابق وذلك بعد أخذ المخصصات الاحترازية اللازمة في نهاية العام 2020.

خطة استراتيجية

ولفت الى أن البنك يتطلع في المرحلة المقبلة بمواصلة دوره التنموي بتمويل المشاريع وتنفيذ جملة الأعمال المدرجة ضمن خطة البنك الاستراتيجية بهدف الارتقاء في أدائه لخدمة العملاء من خلال مواكبة التطورات ومواجهة التحديات ورفع الكفاءة التشغيلية لأعلى المستويات حرصا منه على جودة الانجاز مع المحافظة على جودة الأصول والادارة المهنية للمخاطر. واختتم رئيس مجلس الادارة تصريحه وبالنيابة عن أعضاء مجلس الادارة بالشكر الجزيل لجميع المساهمين والعملاء على ثقتهم الغالية بالبنك، كما تقدم بالشكر لجميع الجهات الرقابية والعاملين بالبنك على جهودهم وكفاءتهم في أداء مسؤولياتهم بإخلاص.

مصعب النصف

«الصندوق الوطني»: 3 مزايدات لتأجير أراضٍ لـ 10 سنوات

طارق عرابي

أعلن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طرح مجموعة من المزايدات بالتعاون مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية، لتأجير عدد 3 قطع من الأراضي لاستثمارها كورش لصيانة وإصلاح السيارات لمدة 10 سنوات.

واشترط الصندوق ألا تقل مساحة كل أرض عن 180 مترا مربعا في كل من مشروع غرب عبدالله المبارك (قطعة 5)، ومدينة سعد العبدالله (قطعة 8) ومدينة جابر الأحمد (قطاع B قطعة 1)، مشددا على أن هذه المزايدات قاصرة على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وحدد الصندوق مجموعة من الشروط للراغبين في الدخول في المزايدة من بينها دفع تأمين أولي بقيمة 2000 دينار في صورة شيك مصدق أو خطاب ضمان ساري المفعول لمدة 90 يوما من تاريخ الإقفال الذي سيكون بتاريخ 26 أغسطس 2021، على أن يتم تسلم وثائق المزايدة مقابل مبلغ وقدره 500 دينار غير قابل للاسترداد على هيئة شيك مصدق لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية صادر ومعتمد في الكويت وموضح عليه اسم الشركة. كما اشترط الصندوق أن يكون المتقدم للمزايدة كويتيا فردا أو شركة، مقيدا في السجل التجاري، وأن يكون من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا للقانون رقم 98 لسنة 2013، وأن يكون المتقدم مرخصا له العمل بنشاط صيانة وإصلاح السيارات وفق ترخيص تجاري ساري المفعول.